كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها
دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية.

د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود.
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد العجيلات/ جامعة الزاوية
taher96laswed@gmail.com

د. الناجح محمد العجيلي ودران.
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد العجيلات/ جامعة الزاوية
nagahwadran58@gmail.com

الملخص:

هذه الدراسة هي محاولة التعرف على **المخاطر المصرفية و دور سياسة التأمين في مواجهتها،** وقد انطلقت محاولتها هذه في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما الدور الذي تلعبه سياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية؟ واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي عند إجراء الدراسة، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداء لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيع (120) استبانة على عينة الدراسة، واستردت (110) استمارة وبعد الفحص والتدقيق تم استبعاد (8) استمارة، وبذلك يكون عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل (102) استمارة، وتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها: وجود علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين سياسة التأمين وبين المخاطر المصرفية في المصارف الليبية، وفي ضوء أهم النتائج توصي الدراسة: ضرورة تفعيل دور سياسة التأمين لحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الليبية، وبما يسهم في الرفع من كفاءة الأداء المالي لها والاقتصادية ككل.

الكلمات الافتتاحية: سياسة التأمين، المخاطر المصرفية.

Banking risks and the role of insurance policy in confronting them A field study on Al-SAHARA Bank and Al-JUMHOURIA Bank.

Dr. At-Taher Khalifa Abdel Salam Al-Aswad.
Assistant Professor / Faculty of Economics, Al-Ejailat - University of Zawiya.
taher96laswed@gmail.com

Dr. An-Najih Mohammed Al-Ejaili Wadran.
Assistant Professor / Faculty of Economics, Al-Ejailat - University of Zawiya
nagahwadran58@gmail.com

Abstract

This study aims to identify banking risks and the role of insurance policy in confronting them. The study was launched to answer the following main question: What is the role by insurance policy played in confronting those risks? The researcher followed the descriptive analytical approach when conducting the study, and relied on the questionnaire as a tool to collect data to achieve the objectives of the study. (120) questionnaires were distributed to the study sample, and (110) forms were retrieved. After examination and auditing, (8) forms were excluded, thus the number of forms that were subjected to analysis was (102) forms. The study data was processed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS)

The study reached at a number of results, the most important of which were: the existence of a statistically significant relationship and impact between insurance policy and banking risks in Libyan banks. In light of the most important results, the study recommends: the necessity of activating the role of insurance policy to reduce the risks that Libyan banks may be exposed to, and in a way that contributes to raising the efficiency of their financial performance and the economy as a whole.

***Keywords*:** insurance policy - banking risks.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

كان لظهور التأمين وتطوره واحد من أهم التغيرات في قطاع الخدمات المالية، وقد وجدتها المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العامة والخاصة، حيث يواجه هذا القطاع مخاطر عديدة نتيجة لتطور مختلف القطاعات ذات العلاقة، وكذلك منح مختلف القروض سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل وانخفاض كفاءة عمل هذه المصارف تتولد لديها مجموعة من المخاطر، لقد أتى تسيير الأخطار في المصرف كبرنامج يعمل على تحديد قابلية إصابة المصارف وتقييم التأثير المحتمل للأخطار، ومن ثم حماية قيمة المؤسسة بطريقة تضمن لها الاستمرارية، من خلال الاعتماد على منهجية تتلخص في ثلاث مراحل أساسية، هي: تحليل، معالجة، وتمويل الخطر، وتأسيسًا على ذلك يمكن القول أن المصارف الليبية قد استفادت من تلك السياسيات للحد من المخاطر المصرفية، وتطوير أساليب لمواجهتها سعيًا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في القطاع، حيث لعب التأمين دورًا مهماً وفعالًا في كافة أنحاء العالم من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائنها بأقل المخاطر، وهذا ما دفع المصارف الليبية لتعزيز كفاءة الخدمات المصرفية لتوسيع هامش الاستفادة من السياسيات التأمينية، وبما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف، **وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:** ما الدور الذي تلعبه سياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية ؟

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

- تحديد الدور الذي تلعبه سياسة التأمين في مواجهة المخاطر المصرفية في المصارف الليبية.
- تحديد مفهوم المخاطر المصرفية، وإبراز أهم خصائصه.
- إثراء الدراسات المتعلقة بمجال العمل المصرفي في المعاملات المالية والمخاطر المصرفية.

ونظراً لندرة البُحوث التي تمت في هذا المجال في ليبيا من حيث المستوى التطبيقي، فإن مجال تطبيق هذه الدراسة يعتبر محاولة لمشاركة الجهود البحثية المتواصلة في هذا المجال لبيئة اقتصادية جديدة، وتسهم الدراسة في التأكيد على دراسة المخاطر المصرفية في المصارف الليبية لتعزيز نشاطها، وتعظيم ثروة المستثمرين.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

تمثلت الفرضية الرئيسية للدراسة فيما يأتي:

– توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين سياسة التأمين وبين المخاطر المصرفية في المصارف الليبية؟

– الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين سياسة التأمين وبين المخاطر التشغيلية في المصارف الليبية؟

– الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين سياسة التأمين وبين المخاطر الائتمانية في المصارف الليبية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1– التركيز على أهمية التأمين وتأثيره في الاقتصاد القومي.

2– التعرف على سياسة التأمين ودورها في معالجة المخاطر المصرفية.

3– تطوير أساليب سياسة التأمين والعمل على ايجاد طرق جديدة من أجل استخدامها في مواجهة المخاطر المصرفية.

رابعاً: حدود الدراسة:

1– الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحديد سياسات التأمين وآثارها على المخاطر المصرفية في المصارف الليبية.

2– الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية.

3– الحدود الزمنية: تمثل الحدود الزمنية للدراسة في فترة إعداد الدراسة.

خامساً: منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من :كتب، مجلات، رسائل وأطروحات، في حين تم الاعتماد كليًا على الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات في القسم التطبيقي، وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:

ويشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية في ليبيا، وتم اختيار العينة مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، وتم توزيع (120) استمارة على عينة الدراسة، وتتمثل في القائمين على إدارة المخاطر والإدارة المالية في مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية، واسترجع (110) استمارة، واستبعاد (8) استمارات وخضوع (102) استمارة للتحليل، وتـم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

سابعاً: الدراسات السابقة:

– **دراسة (محمد مياد أنيس 2015)**: التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل دراسة للتجربة الأردنية، مع إمكانية الاستفادة منها في سورية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية من جهة، والحد من المخاطر من جهة أخرى، وخلصت النتائج إلى أن التأمين على الائتمان يلعب دوراً جوهرياً في تعزيز عمليات التمويل والحد من المخاطر، كانت أهم التوصيات في هذه الدراسة: زيادة الوعي التأميني لدى البنوك التجارية الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية.

– **دراسة جودي ليلي، عاشور فلة 2020)**: دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر. هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تمارسه آلية نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية، وعلاج مشكلة إخفاق البنك في الوفاء بالتزاماته، وتوصلت الدراسة العمل على إنشاء نظام التأمين على الودائع في ظروف أزمة مثل بقية دول العالم كأسلوب وقائي في البنوك الجزائرية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: المخاطر المصرفية:

1– مفهوم المخاطر المصرفية:

يتمثل الخطر المصرفي في الخسارة المحتملة التي يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين؛ لذلك فهي تصيب مانح القرض، وهناك وجهات كثيرة في تفسير المخاطر المصرفية وتحديد أسباب نشوئها التي تعود لعدة خلفيات منها التي تنصب على المصرف في حد ذاته

ومنها الأسباب التي تخرج عن إرادة المصرف، يعد موضوع المخاطر المصرفية من أهم المواضيع التي تشغل بال المصرفيين خاصة وتستحوذ على جل اهتمامهم خصوصًا في السنوات القليلة الماضية في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها معظم الدول هذا ما أدى إلى التعدد في وضع مفاهيم وتعاريف لهذه المخاطر، وهناك عدة عوامل أسهمت في ظهور مثل هذه المخاطر منها ما هي متعلقة بعمل المصرف وأخرى متعلقة بالبيئة الخارجية.

وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في الآونة الأخيرة؛ مما أدى إلى تنوعها وتعددها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستمرار المصرف، حيث أضيفت اليها مخاطر أخرى منها مخاطر السوق السيولة، وأسعار الفائدة وغيرها، وذلك نتيجة التفتح على السوق المالي.

يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات يستخدمها المصرف في التعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للمصرف، وتسعى إلى التجنب أو تقليل من هذه المخاطر بأقل تكاليف، كما أن إدارة المخاطر المصرفية تكمن في العناصر الرئيسة فيها كرقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا لها.

2- أسباب نشوء المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف والمؤسسات المالية لمجموعة من المخاطر التي قد تعود أسبابها إلى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه المصارف وإلى نوعية عمل المصرف في حد ذاته، وهناك سببين لنشوء المخاطر المصرفية، وهما:

جدول (1) أسباب نشوء المخاطر المصرفية.

ت	اسباب متعلقة بعمل المصرف	اسباب متعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف
1	عدم الاهتمام بتحديد وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومنهجي عند دراسة المعاملة الائتمانية	تراجع الاداء الاقتصادي العام، مثل: دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش او التباطؤ.
2	الخطأ في تقدير الضمانات وعدم المتابعة والمراجعة الدورية للضمانات القائمة.	القوة القاهرة او الاحداث المفاجئة
3	السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة وبشكل خاص إذا لم تقتضي طبيعة عمله أو نشاطه ذلك مثل المقاول	عدم الاستقرار الأمني أو السياسي
4	عدم قيام إدارة القرض في المصرف بتحديد وفهم الغرض من القرض المطلوب.	ضعف انظمة الرقابة الخارجية على المصارف
5	عدم توافر أنظمة رقابة ومراجعه فعالة على الإقراض لدى المصرف.	تغيير غير متوقع في التشريعات والانظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الارباح والتدفقات النقدية

المصدر: من إعداد الباحثين.

3- أنواع المخاطر المصرفية:

أ- **المخاطر الائتمانية:** وتنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف، بحيث يعتبر أول خطر ما يواجهه المصرفي لكونه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأهم عملية هي القرض، وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي عدم استعادة الفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما من المصرف.(عثمان محمد داود،2008،ص54)

إن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمان مصرف كان أو منشأة مالية، وعلى هذا الأساس يعتبر خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من خلال الائتمان الذي تدفعه للمقترض.

ب- **مخاطر السيولة** : غالبًا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جيدة من العملات أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

وعندما تكون سيولة المصرف كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، وذلك إما عن طريق زيادة التزاماته أو القيام بتكلفه معقولة بتحويل موجودات سائلة مما يؤثر إلى ربحه إما عن سبب تحققه فيرجع إلى سبب داخلي وهو سوء تسيير المواعيد بين القروض والودائع، أو الاخفاق في تحويله أصوله إلى سيولة مطلقة موجودة في الخزينة لكونها لا زالت لدى الغير ولم يحن بعد أجل استحقاقها وهذا ما يعرف بخطر التحويل مقررات إدارة خطر السيولة وفقًا اتفاقية بازل نظرًا للمخاطر المصرفية والمالية المختلفة والمتعددة التي يواجهها النظام المصرفي، وبناءً على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية بموجب القانون رقم 90_10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الملغي بالأمر رقم 30_11 لسنة 2003 في المادة 44 تأسيس الجنة المصرفية، حيث خولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطة نقدية، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة الملاءة والسيولة لتضمن سيولتها بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين (**الخطيب، 2005، ص238**)

ج- **مخاطر السحب على المكشوف:** وهو نظام يستطيع من خلاله العميل أن يكتب صكوكًا تفوق ما هو موجود في رصيده من نقود ويقوم المصرف بإعطائه للعميل قرضًا لسداد العجز وبشكل مباشر، وهو عبارة عن قرض قصير الأجل يمنحه المصرف عادة للتجار لتسهيل عملية السداد، ويتم حساب الفائدة وعمولات على المبلغ المسحوب،

ويستطيع العميل سداد المبلغ المقترضة بمبالغ غير متساوية بفترات مختلفة. (**الخطيب، 2005، 254**)

د- **مخاطر السوق:** وهي إحدى أنواع المخاطر الناتجة عن تقلبات والتغيرات في سوق رأس المال أو لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية مختلفة سواء في الدولة أو الدول المجاورة لها، حيث ترتبط جميع الدول مع بعضها البعض بعلاقات تجارية وسياسية وعلاقات عمل مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جاد بأسعار الاسهم العادية والسندات المختلفة.

وبالنسبة للأسهم الممتازة فهي أقل عرضة للمخاطر السوقية لأن القيمة الحقيقية لها تقدر بقيمة أكبر من قيمة الأسهم العادية بشكل عام تشمل المخاطر السوقية كل من الركود والتضخم التغيرات في أسعار الفائدة والاضطرابات السياسية والهجمات والحروب الإرهابية والكوارث الطبيعية بمختلف اشكالها من براكين وزلازل وغيرها.

هـ- **مخاطر عدم تحديد سعر الفائدة:** إن خطر سعر الفائدة هو الخطر الذي يتحمله المصرف جراء منحه قروض بمعدلات فائدة ثابتة، ونظراً لتطورات لاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر على وضعية المصرف، وهذه المخاطر ناتجة عن تغيير أسعار الفوائد صعودًا أو هبوطًا حسب وضعية المصرف، ومن أهم الأشكال الأساسية لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها المصارف:

- **مخاطر إعادة التسعير:** بحيث تنشأ عن فروق التوقيت في الاستحقاقات وكذلك عن إعادة التسعير الموجودات المصرف والتزاماته وأوضاعه الخارجة عن الميزانية.
- **مخاطر الأساس:** تنشأ من ارتباط تام في تعديل أسعار الفائدة المكتسبة والمدفوعة من أجل تكييفها مع خصائص أخرى مماثلة، وتكون متعلقة بإعادة التسعير.

و- **مخاطر أسعار الصرف:** الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف، لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن إلغاؤها من طرف واحد لأمر بدفع أداة مالية ثم بيعها والاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها، والخطر الذي يمكن التعرض له لاسيما في عمليات الصرف خلال الفترة التي تفصل بين الخطة التعليمية بالدفع لعملية أو أداة مالية ثم بيعها والتي لا يمكن الغائها من طرف واحد والاستلام النهائي للعملة الصعبة أو الأداة التي تم شرائها أو الأموال المتعلقة بها.

ز- **مخاطر الديون الرديئة المشكوك في تحصيلها:** ويعرف أيضًا باسم احتياطي (الديون السيئة) وهو حساب تابع ضمن قائمة الأصول الحالية في الميزانية العمومية يحتفظ احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها بمبالغ مالية تسمح بتخفيض في الحسابات المستحقة القبض بسبب عدم تحصيل الديون يمكن أيضاً أن يشار إلى ذلك على أنه مخصص للديون السيئة بمجرد أن يصبح الدين المشكوك في تحصيله غير قابل للتحصيل. (**بوعشة، 2007، ص230**)

ح- **المخاطر التشغيلية:** وهي الخسارة الناشئة عن انخفاض الأنظمة اليدوية أو الآلية في معالجة او تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة في الوقت المقرر وتوجد عدة أسباب التي يؤدي إلى إنشاء هذا الخطر، يمكن ذكره في النقاط الآتية:

- عدم التأمين الكافي للنظم.
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء.
- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو إعمال الصيانة.

ثانياً: سياسة التأمين:

1- مفهوم سياسة التأمين:

إنَّ سياسة التأمين هي وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان أثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من وطأتها، وجوهر هذه الوسيلة هي كيانه وأمواله والتعاون الذي يتحقق باشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الآثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم وذلك بدفع كل منهم باشتراك أو قسط وتجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة.

وإن سياسة التأمين أفضل الوسائل التي تمكّن الإنسان من التخفيف من آثار الكوارث سواء وقعت هذه الكوارث بفعل الشخص نفسه بتقصير منه أو إهماله أو بفعل الغير، وهو وسيلة أمان التي تتفق وروح العصر الحديث الذي كثرت فيه متطلبات الحياة وازداد فيه خطر الآلة وأصبحت مخاطر التطور فيه واضحة، حيث خدمات التأمين من الخدمات الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تسهم بشكل أساسي في توسيع نطاق المبالات التجارية وتدفق الاستثمارات، كما يلعب التأمين دوراً مهماً للتحوط المالي من خلال تخفيف المخاطر المصرفية (**سيد، 2015، ص13**)

2- سياسة التأمين في مجابهة المخاطر المصرفية: تعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة الخطر تتمتع بالثقة المالية، وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين، أهم مميزات سياسة التأمين ما يأتي: **(عريقات، عقل، 2016، ص97)**

أ- تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمن الذي يقوم باتباع التجزئة والتنويع والتجميع.

ب- يحكم عمل المؤمن بعض القواعد الفنية التي تعتبر أساساً تقوم عليه العملية التأمينية وتميزها عن غيرها من العمليات الأخرى.

ج- يلتزم المؤمن تجاه المخاطر التزامًا جماعياً أي أنه يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر خلال مدة التأمين فإنه يلتزم فقط بتعويض وحدات المخاطر المؤمن عليها التي أُصيبت خلال هذه المدة.

د- يلتزم المؤمن له صاحب المخاطر مقابل ذلك بسداد قسط التأمين، بحيث يعتمد سريان التغطية التأمينية على هذا السداد.

هـ- يلتزم المؤمن تجاه المخاطر التزامًا جماعياً اي انه يعطي الحماية التأمينية لكافة أصحاب المخاطر، خلال مدة التأمين فإنه يلتزم فقط بتعويض وحدات المخاطر المؤمن عليها التي أُصيبت خلال هذه المدة.

و- ينظم الالتزامات والحقوق القانونية المتقابلة بين صاحب الخطر والمؤمن، ويخضع هذا العقد للقواعد العامة للتعاقد.

ز- الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للعاملين في المصارف وأسرهم خدمات تأمين الحياة الفردية، وذلك في شكل مجموعة من الخدمات التأمينية المتكاملة والشاملة، والتي توفر العديد من التغطيات التأمينية في برنامج واحد.

ح- وثائق التأمين على الحياة الجماعي للعاملين في المصارف، وذلك لتوفير مزايا تأمين أفضل وبكلفة أقل وبدون فحص طبي وذلك في حالة الوفاة أو الحوادث الشخصية أثناء مدة خدمة الموظف في المصرف.

1- تنظيم العلاقة بين المصارف وشركات التأمين بما يعود بالنفع على الطرفين: (قندوز، 2016، ص86)

أ- إبرام اتفاقية تأمين مع شركة معينة:

في هذه الحالة فأن الشركة ستقدم أسعاراً تفضيلية لعملاء المصارف، مما يعني تخفيف الكلفة على العملاء وبالتالي القدرة على المنافسة مع المصارف الأخرى.

ب- اتفاقية وكالة التأمين مع شركة معينة:

في هذه الحالة يصبح المصرف وكيلاً عن شركة التأمين في إصدار وثائق التأمين ومن خلال مكاتبه وفروعه.

2- الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين إلى للمصارف وتتناسب مع طبيعة العمل المصرفي:

أ- التأمين على ممتلكات المصرف ضد خطر الحريق.

ب- التأمين على العهد النقدية لدى الصرافين وأمناء الصناديق من خلال وثيقة ضمان الأمانة.

ج- وثائق تأمين السيارات التكميلي: التي تطلبها دائرة التسهيلات الائتمانية بالمصارف عند منح الزبون قرضا لشراء سيارة ويجب تعيين المصرف المستفيد الأول في هذه الوثيقة، وعند حدوث حادث للسيارة المؤمن عليها يترتب عليه خسارة جزئية أو كلية فإن المصرف بموجب هذه الوثيقة يحصل على قيمة التعويض المدفوع من شركة التأمين سدادًا لم يسددها الزبون، ومن الواضح أن هذا الحل التأميني يخدم طرفي العقد، وهما: المصرف والزبون المقترض.

د- وثائق التأمين البحري: إذ تشترط دائرة الاعتمادات المستندية بالمصارف من الزبون عند فتح اعتماد مستندي بضرورة الحصول على وثيقة تأمين بحري لتغطية المخاطر البحرية، والتي قد تتعرض لها البضاعة أو السفينة أو أجرة الشحن.

هـ- وثائق التأمين الهندسي: بأنواعه المختلفة إذ تشترط بعض المصارف عند مشاركتها لعميل في مشروع معين ضرورة وجود وثيقة تأمين هندسي منذ بداية المشروع وأثناء سريانه وعند تسليمه وتجربته؛ ضمانًا لتغطية الأخطار الهندسية والمسؤولية المدنية تجاه الغير.

و- **وثائق تغطية شاملة لمخاطر**: المصرف وتسمى (Cover Blanket) لتغطية مخاطر العمل المصرفي كافة، مثل: النقدية والتزييف والتزوير وضمان الأمانة وغيرها.

5- الاحتياجات المتبادلة بين المصارف وشركات التأمين:

أ. **احتياجات المصارف لشركات التأمين**: تنقسم احتياج المصارف الشركات التأمين على قسمين رئيسين، هما :

- **احتياجات عامة**: وهي احتياجات يشترك فيها المصرف مع غيره من المؤسسات والأفراد، فالمصرف بحاجة إلى أن يؤمن على ممتلكاته وموظفيه وفق التفصيل الآتي: تأمين المباني – تأمين الممتلكات – تأمين صحي للموظفين – تأمين المسؤولية المدنية – تأمين نقل النقود – تأمين ضمان الأمانة – تأمين من خطر الحريق – التأمين على حياة الموظفين – التأمين من الحوادث الشخصية.
- **احتياجات وفقًا لطبيعة النشاط المصرفي**: تنبع من طبيعة عمل المصرف كمؤسسة تمويل واستثمار فهو يحتاج إلى التأمين من جميع الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الأصول والأعيان الممولة من خلاله، فكما هو معلوم أن المصرف يقوم بتمويل زبائنه وفق مجموعة من الأساليب أو المنتجات، وهو بحاجة إلى ضمانات تكفل له قيام الزبون بتسديد التزاماته، ومن هذه الضمانات التأمين.

ب – **احتياجات شركات التأمين للمصارف**: يمكن إيجاز احتياجات شركات التأمين للمصارف فيما يأتي:

- **استثمار الأموال بشركات التأمين**: تعد شركات التأمين من التكتلات المالية الضخمة ففضلاً عن رؤوس أموالها فهي تجتذب الأقساط من المشتركين، وأمام هذا الكم الهائل من الأموال تجد شركات التأمين أن من واجبها أن تستثمرها ومن الطبيعي أن تتوجه شركات التأمين في هذه الحالة إلى المصارف كونها قناة آمنة في الاستثمار.
- **تغطية العجز في السيولة**: تمر شركات التأمين أحيانًا في ظروف قاهرة يصعب معها توفير السيولة النقدية الكافية واللازمة للوفاء بالتزاماتها تجاه جمهور المؤمن لهم، وفي هذه الحالة تلجأ للمصرف الزميل والحليف لتغطية العجز.
- **صرف التعويضات**: إن صرف تعويضات المتضررين في شركات التأمين غالبًا ما يكون بواسطة صكوك مصرفية من خلال فروع المصرف المعتمد لدى الشركة.

3- التأمين المصرفي أفضل وسيلة لضمان استرداد مبالغ القروض:

القرض: هو أحد أقدم أنواع الديون وكمثل جميع أدوات الدين، فالقرض يسهم في توزيع الأصول المالية بين المقرض والمقترض.

تعد وظيفة الإقراض الوظيفة الأهم على الإطلاق في مجال أعمال المصارف، وهي المصدر الأكبر لأرباحها وتتعدد صور منح القروض، من خلال منتجات مختلفة تشترك فيما بينها في الأخير بحصول الزبائن على مبلغ من المال وسداده بعد حين من الزمن. مقابل حصول المصرف على فائدة أو عمولة أو كلاهما معًا. ومما الشك فيه أن أفضل وسيلة لاسترداد ما بذمة الشخص المقترض من مبلغ هو وجود جهة ضامنة وموثوق بها تلتزم بتسديد مبلغ القرض في حالة وفاة المقترض أو تعرضه إلى سبب يؤدي إلى إعساره في التسديد (حسب شروط وبنود وثيقة التأمين).

أ- **وسائل الحد من مخاطر الإقراض المصرفي** : كحال أي مشروع تجاري آخر يمكن أن تتعرض المصارف لازمة في أي وقت، في حال لم يتم إدارتها بما يتناسب وحساسية العمل الذي تقوم به ، وتكمن الحساسية في عمل المصارف في أنها تستعير المال (إيداعات، ودائع (من زبائنها في مدى قصير بينما تقرضه على مدى بعيد نسبيًا . وبالمقابل فإن مبلغ الودائع ورأس مال المصرف (كسيولة (لا يساوي إلا نسبة مئوية قليلة من هذه القروض التي يمنحها المصرف عادة؛ مما يجعل أعمال المصارف ذات مستوى عالٍ من الخطورة، والذي يتطلب وجود ضمانات تكفل استرداد المبالغ المقرضة للزبائن، ومن هذه الضمانات اشتراط وجود وثائق تأمين لصالح المصرف، بحيث يكون المصرف هو المستفيد الأول والرئيس من هذه الوثائق، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل على هذه الضمانات كالآتي :

- ✓ **التأمين على الضمانات:** تحاول المصارف تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين التي قد ينتج عنها هلاكها جزئيا أو كليًا، ومن أمثلة التأمين على الضمانات التأمين على الممتلكات من خطر الحريق والسرقة، ضمان الأمانة والتلف؛ ولذلك تطلب المصارف من المقترضين التأمين على هذه الضمانات، ويكون المستفيد هو المصرف أو يقوم المصرف بنفسه بالتأمين على هذه الضمانات وتحميل المقترض قيمة القسط، كما تقوم المصارف بالتأمين على مبانيها ومخازنها وخزائنها لحماية الضمانات المقدمة من الزبائن وحماية نفسها من الخسائر التي قد تصيب هذه الأصول المرهونة لصالحها.

- ✓ **التأمين على الائتمان** : ويأخذ هذا التأمين عدة صور، منها: التأمين ضد إعسار المدينين: إذ يقوم المصرف بإقراض الزبائن مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم، وقد تطلب مقابل ذلك تقديم الزبون وثيقة تأمين لصالح المصرف لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق:
  - وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الآجل التي يعقدها المؤمن له مع المشترين كافة.
  - وثيقة تغطي حسابات مدينة محددة .
- ✓ **التأمين على الكمبيالات**: تقوم شركات التأمين بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية المخصومة لدى المصرف أو المقدمة له كضمان القرض، وتصدر هذه الوثائق بناءً على طلب المقترض ولصالح المصرف الذي قد يشترط تقديم مثل هذا الضمان لتالفي المخاطر التي قد تنجم عن عدم السداد، والتي تُنقل في هذه الحالة إلى شركة التأمين الضامنة

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة.

أولاً: نبذه مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية:

أ- مصرف الصحاري:

يعتبر مصرف الصحاري شركة ليبية مساهمة تأسس بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 والصادر بتاريخ 1970/12/22 بشأن تأميم الحصص الأجنبية من المصارف التجارية، حيث تم تأميم حصة أحد الشركاء الأجانب وهو مصرف "أوف" أميركا، ومصرف "دي سيشليا"، هذا وقد تم تأسيس مصرف الصحاري في عام 1964 بمساهمة بعض الخواص من الليبيين في ذلك الوقت بحصة بلغت (51%) من رأس المال، وقسمت النسبة الباقية وهي (49%) بين مصرف "أوف" أميركا (29%) ومصرف "دي سيشليا" (20%)، وفي عام 2008 تم توقيع اتفاقية بين البنك B.N.B Baribas (المصرفية الفرنسية) ومصرف الصحاري كشريك استراتيجي، وبموجب هذا الاتفاق استحوذت المجموعة المصرفية الفرنسية على حصة بنسبة 19% من رأس مال المصرف، وقد وصل عدد فروعه العاملة في ليبيا، حتى نهاية عام 2016 إلى (39) فرعاً، (7) وكالات موزعة على مختلف

مدن وقرى ليبيا، ويتخذ من مدينة طرابلس مقراً لإدارته، ويبلغ رأس المال المدفوع (126) مليون دينارًا ليبيًا، والاحتياطي القانوني(35.1) مليون دينارًا ليبيًا، وبلغت الاحتياطيات غير المخصصة (99.8) مليون دينارًا ليبيًا.

ب–مصرف الجمهورية:

تم تأسيس هذا المصرف بموجب قرار تحويل (بنك دي روما) ليصبح مصرفاً ليبيا مملوكاً بالكامل لمصرف ليبيا المركزي، وذلك بموجب القرار الصادر بتاريخ 1969/11/13 بشأن تحويل ملكية المصارف الأجنبية إلى الدولة الليبية، تم دمجه في نهاية عام 2009 مع مصرف الأمة، وهو أحد المصارف العامة في ليبيا ليصل عدد فروعه نهاية 2016 إلى (105) فرعاً، و (38) وكالة موزعة على مختلف المناطق، ويتخذ من مدنية طرابلس مقراً لإدارته، ويبلغ رأس ماله المدفوع مليار دينار ليبي، والاحتياطي القانوني (117) مليون دينارًا ليبيًا، بينما بلغ حجم الاحتياطيات غير المخصصة (322) مليون دينارًا ليبيًا.

ثانياً: أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة، قام الباحث بتصميم أداة البحث والذي كان بعنوان: "المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية ".

اشتملت الأداة على قسمين تضمن القسم الأول المتغير المستقل بأبعاده، ويتضمن (11 فقرة)، وتضمن القسم الثاني المتغير المستقل والمتمثل في المخاطر المصرفية، ويتضمن (11) فقرات .

1- **صدق الأداء الظاهري:** للتأكد من صدق مقياس الدراسة قام الباحثين بعرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الليبية. وذلك لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول استمارة الاستبانة، والاستفادة من خبراتهم في الحكم على المقاييس المستخدمة ومدى ملائمتها للتطبيق في الدراسة، وبناءً على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء التعديلات على استمارة الاستبانة بشكلها النهائي.

2- **صدق المقياس (الاتساق الداخلي):** يقصد بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خـلال حساب معاملات الارتباط (معامل

ارتباط سيبرمان) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثالثًا: تحليل متغيرات الدراسة:

البعد الأول: يتعلق بالسياسات التأمين.

تم قياس المتغير الفرعي سياسة التأمين بأحد عشر فقرة والجدول الآتي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير: سياسات التأمين.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
تعبير سياسة التأمين وسيلة لزيادة نشاط المصرف	3.92	16.76	%78.49	إيجابي
يعتبر التامين وسيلة أمان وطمأنينة	3.85	13.94	%77.36	إيجابي
على المصرف القيام بعملية التأمين على ممتلكاتها.	4.04	10.53	80.75	إيجابي
هل تكلفة التأمين تعتبر غير نافعة بالنسبة للصرف.	4.21	9.01	%84.15	إيجابي
بعد القيام بعملية التأمين شعرت بعدم الحاجة لها هل تستمر بعملية التأمين.	4.15	8.01	%83.02	إيجابي
التأمين ضرورة حتمية يجب على كل الأشخاص التأمين على ممتلكاتهم.	3.85	7.05	%76.98	إيجابي
هل تعتقد ان التأمين له تأثير على تمويل نشاطك.	3.83	6.94	%76.60	إيجابي
مدى التزام شركة التأمين المتعامل معها بالمواعيد المحددة	3.75	7.65	%75.09	إيجابي
هل خدمات التأمين وصلت إلى المستوى المطلوب من الجودة	3.66	7.76	%73.21	إيجابي
ما مستوى التزام شركات التأمين بالقوانين مع حملة وثائق التأمين.	3.62	7.89	%72.45	إيجابي
هل تشعر بالاستفادة الحقيقية من خدمات التأمين التي تقدم نحو حملة وثائق التأمين.	3.94	8.37	%78.87	إيجابي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

وفيما يأتي تفسير لكل فقرة من الفقرات:

1 -حققت الفقرة (4) أعلى وسط حسابي بلغ (4.21)، وبانحراف معياري بلغ (9.01)، بينما كانت أهمية نسبية (84.15) والتي تشير إلى اعتبار التأمين تكليف غير نافعة.

2-في حين حققت الفقرة (5) على وسط حسابي (4.15)، بانحراف معياري (8.01) وأهمية نسبية (83.02) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على شعور بعض بعدم الحاجة للتأمين بعد القيام بعملية التأمين.

3-في حين حققت الفقرة (3) على وسط حسابي (4.04)، بانحراف معياري (10.53) وأهمية نسبية (80.75) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على كل مؤسسة تأمين القيام بعملية التأمين على ممتلكاتها والعاملين فيها.

4-كما حققت الفقرة (11) على وسط حسابي (3.94)، بانحراف معياري (8.37) وأهمية نسبية (78.87) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على بالاستفادة الحقيقية من خدمات التأمين التي تقدم نحو حملة وثائق التأمين.

5-في حين حققت الفقرة (1) على وسط حسابي (3.92)، بانحراف معياري (16.76) وأهمية نسبية (78.49) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على اعتبار التأمين وسيلة لتنمية نشاط المؤسسة.

6 -حققت الفقرات (2) و (6) على وسط حسابي بلغ (3.85)، وبانحراف معياري بلغ (13.94) للفقرة (2)، وانحراف معياري بلغ (7.05) للفقرة (6) بينما كانت أهمية نسبية للفقرتين (76.98) والتي تشير إلى اعتبار التأمين وسيلة أمان وطمأنينة من خلال الحرص التأمين كونه ضرورة حتمية على كل الأشخاص، من خلال التأمين على أنفسهم وممتلكاتهم.

7- بينما جاء في الفقرة (7) المتوسط الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (6.94)، بينما حقق أهمية نسبية (76.98) والتي تشير إلى يعتقد عينة البحث أن التأمين له تأثير على تمويل نشاط.

8- في حين حققت الفقرة (8) على وسط حسابي (3.75)، بانحراف معياري (7.65) وأهمية نسبية (75.09)، وهو يشير إلى اتفاق الآراء مدى التزام شركة التأمين المتعامل معها بالمواعيد المحددة.

9-في حين حققت الفقرة (9) على وسط حسابي (3.66)، بانحراف معياري (7.76) واهمية نسبية (73.21) وهو يشير إلى اتفاق الآراء على وصول الخدمات التأمين إلى المستوى المطلوب من الجودة.

10-في حين حققت الفقرة (10) على وسط حسابي (3.62)، بانحراف معياري (7.89) وأهمية نسبية (72.45) وهو يشير إلى اتفاق الآراء، على أن التزام الشركات التأمين بالقوانين مع حملة وثائق التأمين سء كان فردًا أو شركة.

البعد الثاني: المتغير التابع: يتعلق بالمخاطر المصرفية:

تم قياس المتغير التابع المخاطر المصرفية بأحد عشر فقرة والجدول الآتي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير: المخاطر المصرفية.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
يوجد لدى المصرف إدارة مخاطر مستقلة.	3.98	14.42	%79.62	إيجابي
يتم وضع سياسات لإدارة المخاطر تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها	4.18	12.63	%83.77	إيجابي
يقوم المصرف بالتحليل الشامل للظروف المحيطة للعملاء لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية.	4.32	9.98	%86.42	إيجابي
يعتمد المصرف على نظام داخلي لتنصيف المخاطر.	4.38	10.07	%87.55	إيجابي
لدى المصرف لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.	4.42	9.71	%88.30	إيجابي
وجود تنسيق متبادل بين قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات للحد من المخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر.	4.09	9.85	81.89	إيجابي
يتبع المصرف سياسة التوزيع فيما يخص عملية منح الائتمان.	4.18	12.00	%83.77	إيجابي
يقوم المصرف بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على البيانات والمعلومات عن عملائه.	4.21	10.57	%84.15	إيجابي
يتولى المصرف دراسة الضمانات المقدمة وتحليلها ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح الائتمان.	4.28	9.86	%85.66	إيجابي
لدى المصرف حدود للقرض الممكن منحه للعملاء.	4.38	10.32	%87.55	إيجابي
دراسة ومعرفة المركز المالي للعملاء وسمعته وقدرته على سداد القرض وفوائده.	4.36	9.74	%87.17	إيجابي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

وفيما يأتي تفسير لكل فقرة من الفقرات:

1-حققت الفقرة (10) على وسط حسابي (4.42)، بانحراف معياري (9.71) وأهمية نسبية (88.30) وهو يشير إلى اتفاق تام لآراء عينة البحث على لدى المصرف لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.

2 - إشارة عينة الدراسة إلى اعتماد المصرف على نظام داخلي لتصنيف المخاطر، كما لدى المصرف حدود للقرض الممكن منحه للزبون. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين (7) و (8) الذي بلغ (4.38) وانحراف معياري (10.07) و (10.22) على توالي بينما كانت أهميتهما نسبية هي (87.55).

3- إشارة عينة الدراسة بالاتفاق التام على دراسة ومعرفة المركز المالي للعملاء وسمعته وقدرته على سداد القرض وفوائده، وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (9) الذي بلغ (9.74) وانحراف معياري (12.00) بينما كانت أهميتهما نسبية هي (87.17)

4- هناك اتفاق تام للعينة الدراسة على وضع سياسات واستراتيجيات الإدارة المخاطر تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها. كما يتبع المصرف سياسة التوزيع فيما يخص عملية منح الائتمان. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين (2) و (3) الذي بلغ (4.19) وانحراف معياري (12.52) و (12.00) على التوالي، بينما كانت أهميتهما نسبية هي (83.77).

5- إشارة عينة الدراسة وجود تنسيق متبادل بين قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات؛ للحد من المخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر، وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (11) الذي بلغ (4.09) وانحراف معياري (9.85) وبأهمية نسبية (81.89)

6- قيام المصرف بالتحليل الشامل للظروف المحيطة لعملاء لتقييم المخاطر الحالية، كما اتفاق على تقييم المخاطر المستقبلية. وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (6) الذي بلغ (4.38) وانحراف معياري (9.98) بينما كانت أهميتهما نسبية (86.42).

7 – فضلاً عن اتفاق عينة الدراسة حيث أشار الى يولى المصرف دراسة الضمانات المقدمة وتحليلها ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح الائتمان، وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (5) الذي بلغ (4.28) وانحراف معياري (9.86) بينما كانت اهميتهما نسبيه هي (85.66)

8- كما أشار إلى قيام المصرف بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على البيانات والمعلومات عن زبائنها، وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (4) الذي بلغ (4.21) وانحراف معياري (10.57) بينما كانت أهميتهما نسبية هي (84.15).

9- كما اتفقت عينة الدراسة على وجود إدارة مخاطر مستقلة داخل المصرف، وذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرة (1) الذي بلغ (3.98) وانحراف معياري (14.42) بينما كانت أهميتهما نسبية هي (79.62).

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين سياسات التأمين والمخاطر المصرفية في المصارف الليبية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين سياسات التأمين والمخاطر المصرفية في المصارف الليبية محل الدراسة، على مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) ويبين الجدول رقم (4) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (4) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط R	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
-0.722	0.521	121.221	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (121.221) بقيمة احتمالية (0.000)، وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين والمخاطر المصرفية في المصارف الليبية محل الدراسة، وهذه العلاقة عكسية، أي كلما كان هناك اهتمام بسياسات التأمين قلة المخاطر المصرفية في المصارف الليبية، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (السياسات التأمينية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (52%) من التباين في المتغير التابع (المخاطر المصرفية)، وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين سياسات التأمين والمخاطر التشغيلية في المصارف الليبية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين سياسات التأمين والمخاطر التشغيلية في المصارف الليبية محل الدراسة، على مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) ويبين الجدول رقم (5) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (5) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط R	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.608	0.369	98.321	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (98.321) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)؛ مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين والمخاطر التشغيلية في المصارف الليبية محل الدراسة، وهذه العلاقة عكسية أي كلما كان هناك اهتمام سياسات التأمين قلة المخاطر التشغيلية، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل(سياسات التامين) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (37%) من التباين في المتغير التابع ((المخاطر التشغيلية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل في المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين سياسات التأمين ومخاطر الائتمانية في المصارف الليبية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة بين سياسات التأمين ومخاطر الائتمانية في المصارف الليبية محل الدراسة، على مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) ويبين الجدول رقم (6) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول (5) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط R	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.661	**0.437**	**89.144**	**0.000**	**قبول**

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (89.144) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين ومخاطر الائتمانية في المصارف الليبية محل الدراسة، وهذه العلاقة عكسية اي كلما كان هناك اهتمام سياسات التأمين قلة المخاطر الائتمانية ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (سياسات التامين) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (44%) من التباين في المتغير التابع (المخاطر الائتمانية)، وهي قوة تفسيرية جيدة.

خامساً: النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين والمخاطر المصرفية في المصارف الليبية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين والمخاطر التشغيلية في المصارف الليبية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التأمين ومخاطر الائتمانية في المصارف الليبية.
- عدم وجود تشريعات وقوانين من قبل السلطة فيما يخص تحديد تعاملات الشركات التأمين مع المصارف؛ وإنما تعتمد الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.
- رغم النجاح الذي تحققه سياسة التأمين للقطاع المالي إلا أن هناك معوقات تحد من نموه وتطوره.
- يعد نجاح إحدى المؤسسات المالية بنشاط التأمين يكون مرهونًا بمدى نجاح الآخر والعكس بالعكس، حيث تكون الصناعة التأمين والمصرفية صمام أمان المنظومة الاقتصادية لأي بلد يتوخى بلوغ الأهداف المرجوة.

2- التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور سياسة التأمين لحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الليبية، وبما يسهم في الرفع من كفاءة الأداء المالي لها والاقتصادية ككل.
- العمل على تطوير العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع التأمين، وذلك من خلال دورات تدريبية للطرفين.
- ضرورة نشر الوعي التأميني بين القطاع المصرفي والعمل على توسيع وتعميق خطوط منتجات وخدمات التأمين جديدة قابل للتوزيع المصرفي.
- ضرورة أن تقوم الأجهزة الرقابية والتنظيمية بالمتابعة لأهم المستجدات والتطورات في جانب التشريعات المتعلق بالتأمين والمصارف.

المصادر والمراجع:

- محمد مياد أنيس، (2015)، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.
- جودي ليلي، عاشور فلة، (2020)، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 20، العدد 1.
- عثمان محمد داود، (2008) أثر مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- الخطيب، سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- بوعشة، مبارك، (2007)، إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، الجزائر.
- سيد، سالم رشدي، (2015)، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة، (2016)، التأمين وإدارة الخطر، دار البداية، عمان، الأردن.
- قندوز، طارق، (2016)، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- التقارير السنوي للمصرف الصحارى.
- التقارير السنوي للمصرف الجمهورية.

-Salam, Osama Azmy, Shaqiri Nuri Noussi, Risk and Insurance Management, first edition, Hamed Publishing House, Amman, Jordan, 2010.

- Abdel Qader, Alaa Naeem and others, Modern Concepts in Banking Management, Dar Al Bidaya for Publishing and Distribution, Amman, 2012

- Othman, Muhammad Dawood, Management and Analysis of Credit and its Risks, Wael Publishing House, Amman, Jordan,2013.